http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1538) السنة السادسة - السبت (20) حزيران 2009

مع قرب دخول جولة التراخيص الاولى حيز التنفيذ

معترضون: قرار تعاقد وزارة النفط مع الشركات الأجنبية يؤدي الى تفكيك الشركات العراقية

بغداد / المدى

اعلنت وزارة النفط عن قرب تعاقدها مع عدد من الشركات النفطية الاجنبية لتطوير انتاج ثمانية حقول نفطية ضمن جولة التراخيص الاولى فيما حثت الحكومة وزارة النفط على المضي بتوقيع العقود ضمن هذه الجولة في وقت اثار هذا الاعلان ردود افعال متباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ .

و اعتبر وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم "شروط التعاقد التي أقرتها الحكومة في فتح باب الدورة الأولى في قطاع النفط، ضارة بالمصلحة العليا وتؤدي إلى تفكيك وتفتيت شركات النفط العراقية بدلاً من دعمها"، وأشار الى ان "معارضة القيادات الادارية والفنية في الشركات النفطية لإبرام مثل هذه العقود يزيد عمر انتاج البعض منها الى اكثر من نصف قرن".

وأوضح: "علينا تفهم دوافع رفض الخبراء والفنيين بعيدا عن التجاذبات السياسية، وهناك اجماع بين الخبراء العراقيين على عدم جدوى مثل هذه العقود للحقول المنتجة على الرغم من انها تواجه مشاكل فنية وبحاجة الى ادارة سليمة والى تنفيذ مشاريع استراتيجية حاكمة لديمومتها وبخلافه سنواجه المزيد من الانخفاض في الانتاج". وتابع ان "المعالجة ليست من خلال منحها لشركات اجنبية في عقود خدمة لمدة ٢٠ عاماً قابلة للزيادة لتأهليها وزيادة الانتاج كما هو حال التراخيص الحالية".

وانتقد الطريقة التي تم فيها طرح التراخيص الاولى والثانية "في الوقت الذي يفتقر القطاع الى قدرات تفاوضية كافية".

واستدرك ان "جولة التراخيص الثانية تشير الى الحقول غير المكتشفة ويمكن تمريرها".

وتساءل "هل يعقل ان تطرح وزارة النفط خلال اشهر قليلة جولة التراخيص لتشمل قرابة ٨٠ بليون برميل من احتياط العراق المثبت في السوق الدولية من اصل ١١٢ بليون برميل ما يؤكد غياب فلسفة الاستثمار التي تعتمد التنافسية والشفافية لتعظيم العوائد".

وزاد: "بدلاً من امتلاك الوزارة المبادرة في تحسين بنود العقود اضطرت الى تقديم تحفيزات اضافية ساعدت على نشوء تنسيق وتفاهم بين الشركات والائتلافات الاجنبية لتحقيق مواقف ضاغطة على المفاوض العراقي". وقال إن على"من يريد تقديم خدمة للمصلحة الوطنية ودعم ثرواتنا توجيه الاستثمار الى ٧٥ حقلاً غير منتجة وليس الى الحقول المنتجة".

وتشمل دورة التراخيص الأولى "٨ حقول نفطية وحقلين للغاز، وتضم النفطية حقول الرميلة الشمالي والجنوبي حقول كركوك، حقول الزبير (البصرة) حقول غرب القرنة (المرحلة الاولى)، حقول ميسان (الفكة، ابو غرب، بزركان، باي حسن، عكاز، المنصورية".

ومن جهته قال مدير شركة نفط الجنوب (كبرى المؤسسات النفطية العراقية) السابق كفاح كامل نعمان في الرسالة التي وجهها الى الوزير حسين الشهرستاني في ٢٢ من شباط الماضي "ستكون لدى شركتنا ثلاثة تشكيلات كل واحد على حدة"، كما ان "احجام العمل ذات ابعاد شائكة ومتعددة خصوصاً الأمور المالية والتجارية والموارد البشرية".

ويضيف في رسالته ايضا ان "استنتاجنا العام يشير الى امكان تنفيذ جولة التراخيص الثانية بشكل عملي اكثر من جولة التراخيص الاولى كون الثانية محددة وواضحة وليس فيها مداخلات او عدم وضوح".

وجاء في مذكرة أخرى رفعها المدير العام لنفط الجنوب فياض حسن نعمة الى الشهرستاني في ١٠ حزيران (يونيو) الجاري ان "بنود العقد المعياري الذي اعتمد لا يتفق مع القوانين والتشريعات النافذة وقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥، اضافة الى ذلك لم تتم الموافقة عليه من غالبية اعضاء هيئة الرأي في وزارة النفط".

ولفت نعمة الى"امكان تنفيذ جولة التراخيص الثانية مع الشركات النفطية العالمية المتنافسة والخاصة بالحقول المكتشفة غير المطورة والرقع الاستكشافية بصورة فاعلة وكفوءة وبمعدل انتاج يزيد على ثلاثة ملايين برميل يومياً، كون حقولها محددة وواضحة ولن يحدث اي تداخل او ارباك بين فعاليات شركتنا والشركات المقاولة"

واقترح نعمة "إعادة العمل بأسلوب عقود الإسناد الفني لبعض حقول جولة التراخيص الاولى، ولفترة ٥ سنوات قابلة للتمديد للحقول التي ستعطي نتائج اسرع وبطريقة اسهل لا تؤدي الى أي ضرر بالاقتصاد" شرط ان "يتم التنفيذ المباشر من قبل شركتنا وبالتعاقد مع شركات الخدمة النفطية العالمية بالاضافة الى شركة الحفر العراقية والمشاريع النفطية".

من الواقع الاقتصادي

إعمار البنى التحتية

عباس الغالبي

للمرة الثانية خلال شهرين من الان تعلن الحكومة عن عزمها اطلاق حملة اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية وبتكلفة ٧٠ مليار دولار قال عنها الناطق الرسمي للحكومة علي الدباغ انها تكلفة اولية واعلن عن هذه المبادرة الكبيرة بحجمها ومديات تأثيرها على المشهد العمراني والخدمي والاقتصادي بصيغة قانون اقرت موافقة مجلس الوزراء عليه كما تتحدث حيثياته عن مشاريع ستراتيجية وخدمية كبيرة في قطاعات السكن ومشاريع الماء والصرف الصحي والصحة والتربية والتعليم العالي والنقل والزراعة ومشاريع بحجم اقل للعدل والثقافة والاتصالات والرياضة والشباب وهي بمجملها مشاريع لقطاعات غاية في الاهمية الا ان الحكومة التي اكدت قبل خلال الاسبوعين الماضيين عن عزمها على اطلاق الخطة التنموية الوطنية للاعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ولجميع القطاعات الاقتصادية والخدمية، ومن هنا فان السؤال الملح هل ان خطة الاعمار ذات ال٧٠ مليار دولار هي جزء من الخطة التنموية الخمسية المشار اليها التي اعلنت عنها وتبنتها وزارة التخطيط مؤخرا وكيف يمكن ان تسير خطة تنموية مبرمجة ومحكمة ومقننة مع هذا التداخل وان كانت هذه الخطة الحكومية ذات جدوى الا ان التنسيق بين المخططين يفترض ان يكون قائما منعا للتداخل والسير عكس التيار، كما ان التخصيصات المالية لخطة اعمار البنى التحتية تتطلب تشريع قانون من مجلس النواب فهل يمكن ادراجها تحت يافطة الموازنة التكميلية؟ هذا مالم توضحه الحكومة في اعلانها الاخير عن هذه الخطة فضلا عن ان الحكومة لم تحدد السقف الزمني لها، كما ايضا لم يتم التطرق الى امكانية تنفيذ الخطة التنموية الخمسية مطلع العام الحالي في ظل التوجه الاخير، نعتقد ان الامر يتطلب تنسيقا اعلى وتمحيصا اكبر ومراجعة لطبيعة المشاريع المعلنة في كل من خطة اعمار البنى التحتية والخطة الخمسية ومسارات كل منهما والتخصيصات المالية المفترض توافرها بضوء حجم الصادرات النفطية الحالية والمتوقعة في ظل دخول جولة التراخيص الاولى لتطوير الحقول النفطية حيز التنفيذ نهاية الشهر الجاري وكذلك دخول جولة التراخيص الثانية حيز التوقيع مطلع العام المقبل ٢٠١٠، ذلك ان هذا التوجه الجاد والفعلي للاعمار والبناء وتحريك العجلة الاقتصادية التي تعاني الكساد والخمول يفترض ان تصاحبها عملية تنسيق وتخطيط عاليين منعا للتقاطع وبالتالي التلكؤ في تنفيذ مثل هكذا مشاريع ستراتيجية مهمة لاسيما وان مسودة القانون الذي سيعرض على مجلس النواب لاقرار ال٧٠ مليار دولار تسري احكامه على المشاريع التي تتعاقد عليها الهيئة الوطنية للاستثمار مع الشركات المحلية والاجنبية وهذه ميزة لابد من الاستفادة منها لابرام وتنفيذ العقود هذا فضلا عن ان عملية تنفيذ المشاريع ستجرى بطريقة الدفع بالاجل او الاستثمار المباشر او طريقة مبدأ المشاركة بين القطاعين العام والخاص وهذه كلها تعد ميزات لصالح عملية الانجاز ويمكن لها ان تحقق نسباً كبيرة وبانسيابية عالية.

abbas.abbas80@yahoo.com

نواب: الضرورة تستدعي حجب البطاقة التموينية عن كبار الموظفين والتجار

بغداد / المدى

اتفق برلمانيون على ضرورة حجب مفردات البطاقة التموينية عن موظفي الدولة والعاملين في القطاع الخاص وأصحاب المهن والتجار ممن يزيد دخلهم على المليون دينار عراقي.

وأكد نواب على أهمية استمرار العمل بالبطاقة التموينية كونها ترتبط بقوت العراقيين متفقين في الوقت نفسه على أهمية تقنينها وفقا للراتب الذي يتسلمه الموظف في القطاعين العام والخاص.

وأشار النائب عن التوافق رشيد العزاوي بحسب "راديو سوا" إلى ضرورة التعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لاتمام عملية استيراد وتوزيع مفردات البطاقة التموينية بعد أن أثبتت وزارة التجارة فشلها في هذا الجانب: "أدعو إلى أن تكون هناك ثلاث شركات أجنبية نتعاقد معها أحداها ناقلة والثانية مجهزة والثالثة تقوم بتوزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين وعلى مجلس النواب أن يحدد من يستحق البطاقة ومن لا يستحقها، أنا أميل إلى أن كل من دخله الشهري أكثر من مليون دينار لا يستحق البطاقة التموينية". وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي ان الأسباب التي دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى إصدار تعليمات بحجب مفردات البطاقة التموينية عن الذين يتقاضون راتبا يزيد على المليون دينار تكمن بتوجيهها نحو الفئات الأكثر فقرا وليس للقرار علاقة بالموازنة والترشيق وإنما يرمي إلى تحقيق غاية الحكومة في دعم الطبقات الفقيرة والمسحوقة".

ورجح محمود عثمان النائب عن التحالف الكردستاني صعوبة اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة دون حدوث عمليات فساد مالي وإداري.

وقال عثمان: المفروض ان نركز على الطبقات التي تحتاج هذه البطاقة فإذا تمكنوا من وضع قانون وترتيب معين بحيث فعلا يسد حاجة الطبقات المحتاجة دون أن يكون هناك استثناءات أو وساطات سيكون مفيدا ولحد الآن هذا كلام ولا يوجد أي توجه لوضع قانون".

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أصدرت بيانا أمس دعت فيه الوزارات ومؤسسات الدولة إلى تزويدها بالبيانات الخاصة بالعاملين فيها، فضلا عن أصحاب المهن والتجار ممن يزيد دخلهم على المليون ونصف المليون دينار عراقي تمهيدا لحجب مفردات البطاقة التموينية عنهم بهدف تأمينها وبنوعيات عالية الجودة إلى الطبقات الفقيرة، على حد ذكر البيان.

العلوم والتكنولوجيا: إبرام عقود مع وزارات في مجال الطاقات المتجددة

بغداد / المدى

وقعت وزارة العلوم والتكنولوجيا مذكرات تعاون وعقود مع وزارات التعليم العالي والكهرباء ووزارة الزراعة في مجال الطاقات المتجددة.

وذكر بيان بحسب المركز الوطني للإعلام تلقت المدى نسخة منه أن التعاون بين مركز بحوث الطاقة الشمسية مع وزارة التعليم العالي ساهم في إنجاز (٧) بحوث عملية تطبيقية تهتم بالطاقة الشمسية ومدى توظيفها، والعمل على استخدامها وفق الاجواء البيئية العراقية. كما شمل التعاون إقامة الندوات والمحاضرات العلمية المتخصصة المشتركة، والإشراف على طلبة الماجستير والدكتوراه، والهدف الرئيسي من التعاون هو نشر ثقافة الطاقات المتجددة وآفاقها المستقبلية.

ونقل البيان عن مدير مركز بحوث الطاقة الشمسية في الوزارة الدكتور نصير كريم قوله إن المركز يعمل على أبرام أربعة عقود مع وزارة الكهرباء ضمن التعاون الكبير في مجال الطاقات المتجددة، وأهمها يعمل على تقييم كفاءة أداء منظومات الإنارة الاستيرادية العاملة بالطاقة الشمسية، والوصول إلى وإطالة عمرها التشغيلي لتعمل بكفاءة عالية. وبين مدير المركز ان هناك عقدا آخر ينصب في مقترح لتصميم وتنفيذ المنظومة الهجينة، التي تعنى باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح معاً، لإنارة الطرق الخارجية والدولية. وأشار إلى تنفيذ مشروع مشترك مع وزارة الزراعة، تستخدم فيه الطاقات الهجينة في منظومات السقي والإرواء للمزرعة الإرشادية في محافظة كربلاء.

الصناعة تسعى للنهوض بالقطاع المختلط

بغداد / المدى

اكد مسؤول القطاع المختلط في وزارة الصناعة والمعادن وجود خطة طموحة للنهوض بشركات القطاع المختلط والبالغ عددها (١٨) شركة مختلفة الصناعات تتضمن منح القروض الميسرة . وقال المسؤول بحسب المكتب الإعلامي في الوزارة : ان التوجه الجديد للدولة يتمثل بمنح القروض للقطاع المختلط بالتنسيق مع وزارة المالية لاعادة تأهيل تلك الشركات من خلال إدخال خطوط إنتاجية حديثة ومتطورة إضافة الى المواد الأولية اللازمة لتشغيلها لمواجهة ظاهرة الإغراق السلعي للمستورد . واشار الى ان مصرفي الرشيد و الصناعي ابديا استعدادهما لمنح القروض لشركات القطاع المختلط للنهوض بإنتاجها من جديد وطرحه في السوق العراقية بشكل كبير. وأوضح ان شركة الكرمة لانتاج الكاشي بدأت بالانتاج الفعلي للبلاط المقرنص المستخدم ببناء الارصفة من قبل امانة بغداد وغيرها من الجهات موضحا ان هذا الانتاج الجديد يضاهي المستورد وباسعار جيدة .

وفيما يخص مصنع بغداد للمشروبات الغازية اشار المصدر الى استيراد الشركة خطوطا انتاجية خاصة بانتاج علب المشروبات الغازية الحديثة التي تقوم الشركة حاليا باستيرادها من الخارج فضلا عن قيام شركة الصناعات الغذائية بطرح إنتاجها من المشروبات والعصائر المختلفة .كما طرحت الشركة العامة للصناعات الخفيفة منتوجاتها الجديدة التي تمتاز بجودتها والتي يتم تصنيعها وفق احدث المواصفات مقارنة بالسلع الداخلة الى السوق المحلية

واشار إلى ان التوجه نحو سن قوانين حماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وقانون المنافسة تمثل دافعاً قوياً لشركات القطاع المختلط لتحسين وزيادة انتاجها والتي أخذت تنهض من جديد على الرغم من ظروف المنافسة غير العادلة . ويذكر إن المستهلك العراقي يحتفظ في ذاكرته باعتزاز كبير بمنتجات شركات القطاع المختلط التي كانت في مقدمتها الأجهزة المنزلية والمشروبات الغازية والغذائية والمنتجات البلاستيكية والاصباغ.

اتفاقية جديدة مع اليونان في مجال الطيران

بغداد/ المدى

أكدت وزارة النقل انها بصدد توقيع اتفاقية ادارة وتشغيل مع شركة رسنس اليونانية في مجال الطيران المدني والخطوط الجوية. وقال مصدر في الوزارة ان الوزير عامر عبدالجبار اسماعيل ناقش خلال لقائه وفد شركة رسنس اليونانية الاتفاق المبدئي لتوقيع اتفاقية في مجال الطيران المدني.

واضاف المصدر ان الوزير اشترط على الشركة ان لا تقل ملكية الشركة عن عشر طائرات وعلى ان تدار هذه الطائرات من قبل ملاك مشترك من الطرفين على ان يكون طاقم الطائرة عراقياً،وان تكون الطائرات مسجلة أوروبياً. وأوضح المصدر ان الشركة اعلنت عن موافقتها المبدئية على الشروط العراقية حيث طلب الجانب العراقي من الوفد اليوناني تقديم مقترحاته في ضوء الشروط والمواصفات العراقية لغرض دراستها ومناقشة تفاصيلها بغية التوصل الى نقاط اتفاق تمهد السبيل الى توقيع الاتفاقية.

وكيل شركة هوندا للسيارات: ٤٠٪ من مبيعات الشركة تصدر الى العراق

المدى / وكالات

اعلن مساعد المدير العام لشركة المطوع والقاضي وكيل هوندا في الكويت صلاح الزعابي أن الكثير من الوكلاء يضعون نصب أعينهم سوق العراق كمنفذ تسويقي واعد للسيارات ويخصصون معظم مخزونهم من السيارات لذلك السوق.

وقال الزعبي في تصريح صحفي إن التصدير للعراق سيجعل هوندا متحكمة في سوقه، وهذا من الأمور الممنوعة دولياً، حيث لا يجوز تعويض إخفاقات بعض الوكلاء باللجوء إلى التصدير.

وكشف أن أغلب مبيعات الوكلاء منذ بداية العام ٢٠٠٩ كانت من نصيب العراق وبما يقرب الـ ٤٠٪ من جملة مبيعاتهم، مبينا ان منطقة المطلاع تشهد على ذلك من خلال ارتفاع عدد الشاحنات التي تنقل السيارات من الكويت إلى العراق.

شركة وذر فورد الأمريكية تستثمر في ميسان

ميسان / رعد شاكر

كشف مدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج عن قرب توقيع عقد مع شركة وذر فورد الأمريكية لحفر وإكمال ٢٠ بئرا نفطية في حقل البزركان بعد حصول الموافقة من قبل مجلس الوزراء على موضوع الاحالة موضحا "لم يتبق سوى موضوع التعاقدات الروتينية لكي يباشر التنفيذ الفعلي ،والذي سيؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية لشركة نفط ميسان . وأستدرك معارج: كما تمت أحالة عقد على أحدى الشركات العراقية لإنتاج مجسات في ٥٥ بئراً والتي ستؤدي ايضا الى رفع الطاقة الإنتاجية بموجب الفعاليات المنفذة في حينها " . وأشار معارج إلى أن المختصين في شركة نفط ميسان يقومون حاليا بتحليل عقد لحفر ٦٠ بئرا موزعه على حقول ميسان و البزركان والفكه و ابو غرب و الحلفاية و العمارة وحقل نور لافتا الى أن الاعلان عن أسم الشركة المحال أليها تنفيذ العقد سيجري في اقرب وقت . وأوضح معارج ان شركة نفط ميسان تعمل حالياً على حفر أحد الابار في حقل الحلفاية ووصلت نسبة الانجاز فيه الى ٦٠ ٪ . فضلا عن تنفيذ بعض الفعاليات المساندة للمشروع كمشروعي الحقل الرطب في حقل البزركان ومشروع معدات الحقل الرطب في حقل الحلفاية حيث ان هناك جهاز استصلاح يعمل في حقل الفكه الحدودي.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٨ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٥٠٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٥٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
ألو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٢٥٠ دينار		
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار		